



بغداد - «القدس العربي» -
من ضياء السامرائي:

استؤنفت داخل المنطقة الخضراء جلسة جديدة من محاكمة صدام حسين وستة من مساعديه في قضية الأثقال المزومة، وخلال هذه الجلسة العادية عشرة التي قاطعها فريق الدفاع قام القاضي الجديد بإخراج صدام من القاعة بسبب ما وصفه بـ«تجاوز» لاصول واجراءات قواعد المحاكمة، وكان صدام قد اعترض على منع جلسة الخليفة المتهمين من استخدام القابهم السابقة فيما بينهم، وجاء اعتراض صدام عندما قال القاضي الخليفة لصاير الدوري رئيس الاستخبارات والذي استخدم لفظ فريق عند حديثه عن سلطان هاشم وزير الدفاع السابق «انتم الان متهمون ولا يجوز لكم استخدام هذه الاقاب فريق، ولواء وغيرها، ويجب عليكم ان تستخدموا لفظ الاخ، او الاسم مجرد».

واعترض صدام حسين على ذلك وقال «نحن لا نزال نحفظ بالقبائنا»، وقال «نحن لا نزال نحفظ بالقبائنا»، ورد القاضي الخليفة «لا تتكلم انت حتى اذن لك».

وقال الرئيس صدام للقاضي «انا لا اتشرف بحضوري في هذا القضا لانه لا تشرفني رؤيتك، وانا سالتنرم المصم».

ثم قال «انا لدي طلب اريد تقديمه»، الا ان القاضي رفض قبول الطلب وقال «ان طلبك مرفوض»، وادف القاضي «انا هنا القاضي، وانا من يامر باحضاركم او لا»، وطلب القاضي من الرئيس صدام حسين الذي بدت عليه علامات الغضب والاستهجان السكوت الا ان الرئيس العراقي هزج السكوت فقال القاضي «اخرجوه»، وهو يريد «انا لا اشرف برؤية وجهك».

وقال القاضي عقب خروج صدام من القاعة «لقد تم إخراجك بسبب إخلاله باصول اجراءات المحاكمة، وانا ساضع بياناً يحدد اصول تصرفاتكم للمرة الاخيرة داخل المحكمة لان هذه المحكمة عراقية تنظر بقضايا دولية»، وادف «يجب احترام المحكمة».

وكان الحامي خليل الدليمي، رئيس فريق الدفاع عن الرئيس العراقي صدام حسين، قد أعلن أن الفريق قرر مقاطعة جلسة محاكمة «صدام» وستة من أعوانه يوم الاثنين احتجاجاً على تدخلات الحكومة العراقية الولائية للاحتلال في سير المحاكمة.

واضاف الدليمي: في ضوء التطورات الأخيرة وما سبق ذلك من اخطاء جوهريه ارتكبتها المحكمة التنفيذية على هذه المحكمة ومن أجل مصلحة الشعب العراقي فان هيئة الدفاع عزمت ومنذ الجلسة الماضية على تعليق الحضور الكامل لأعضائها، وأضاف أن «هيئة الدفاع ستتناهى بنفسها عن شرعية هذه المحكمة والتوقيع على قرارات جاهزة أعدها المحتلون».

وكان فريق الدفاع قد انسحب من جلسة المحاكمة الأربعة الماضي احتجاجاً على تغيير القاضي «عبد الله العامري» وانتداب القاضي «محمد العربي الجدي».

وتابع الدليمي قائلاً: «منذ اليوم الأول نطقن في شرعية هذه المحكمة وشرعيتها وعدم الحيادية والاختصاص وعدم الحيادية والقاضي الجديد للمحكمة وقال إن القاضي الجديد قاض حدث خرج سنة 2004 ولا يملك من الخبرة شيئاً وخاصة أن المحكمة هي بمنزلة محكمة دولية ومحكمة خاصة».

وأكد أن «هيئة الدفاع تنكب حالها على دراسة الخطوات اللاحقة لها بالتشاور مع موكلينا، دون إعطاء المزيد من التفاصيل».

وأضاف الدليمي «انا هنا القاضي، وانا من يامر باحضاركم او لا»، وطلب القاضي من الرئيس صدام حسين الذي بدت عليه علامات الغضب والاستهجان السكوت الا ان الرئيس العراقي هزج السكوت فقال القاضي «اخرجوه»، وهو يريد «انا لا اشرف برؤية وجهك».

وقال القاضي عقب خروج صدام من القاعة «لقد تم إخراجك بسبب إخلاله باصول اجراءات المحاكمة، وانا ساضع بياناً يحدد اصول تصرفاتكم للمرة الاخيرة داخل المحكمة لان هذه المحكمة عراقية تنظر بقضايا دولية»، وادف «يجب احترام المحكمة».

واضاف الدليمي «انا هنا القاضي، وانا من يامر باحضاركم او لا»، وطلب القاضي من الرئيس صدام حسين الذي بدت عليه علامات الغضب والاستهجان السكوت الا ان الرئيس العراقي هزج السكوت فقال القاضي «اخرجوه»، وهو يريد «انا لا اشرف برؤية وجهك».

وقال القاضي عقب خروج صدام من القاعة «لقد تم إخراجك بسبب إخلاله باصول اجراءات المحاكمة، وانا ساضع بياناً يحدد اصول تصرفاتكم للمرة الاخيرة داخل المحكمة لان هذه المحكمة عراقية تنظر بقضايا دولية»، وادف «يجب احترام المحكمة».

واضاف الدليمي «انا هنا القاضي، وانا من يامر باحضاركم او لا»، وطلب القاضي من الرئيس صدام حسين الذي بدت عليه علامات الغضب والاستهجان السكوت الا ان الرئيس العراقي هزج السكوت فقال القاضي «اخرجوه»، وهو يريد «انا لا اشرف برؤية وجهك».

مسادة مع قاضي الأثقال تنتهي بإخراج صدام من المحكمة والشهود يعلنون تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة صدام للقاضي: أنا لا أشرف بحضوري في هذا القفص ولا تشرفني رؤيتك المحامي الدليمي: القاضي الجديد بلا خبرة قانونية وهو من خريجي دفعة 2004



شاهدة عراقية في قضية الانفال تدلي بإفادتها في المحكمة أمس (ا ف ب)



سلطان هاشم الطائي وزير الدفاع السابق خلال المحاكمة أمس (رويترز)

بغداد - «القدس العربي» -
كشفت نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والخدمات سلام الزويبي عن انضمام ألف من عناصر المليشيات المسلحة الى القوات الامنية التابعة لوزارة الداخلية.

وقال الزويبي في حديث لراديو (سوا) أن «المليشيات دخلت بشكل كبير لوزارة الداخلية وهناك قوات بألاف الاسماء»، مشدداً على أهمية الاسراع في معالجة الأخطاء التي وقعت فيها القوات الامنية التابعة للدفاع والداخلية خلال المراحل السابقة، وأن تكون تلك القوات عراقية بعيدة عن أي انتماء حزبي.

وحذر المواطنين، من التعامل مع أشخاص ينتحلون صفة رجال الأمن، داعياً أيهم ان يكونوا أكثر حيطه في التعامل مع من يقدمون أنفسهم كمتسنيين في أمن السلطة او يعملون في مكتب هذا المسؤول و ذلك، مضيفاً أن هناك من يقومون بتزوير أوراق لدوائر رسمية لإيهام المواطنين ويضع الأجهزة الامنية على أنهم رجال أمن، ودعا الزويبي في بيان الى تطهير الأجهزة الامنية من العناصر التي تتواطأ مع قوى التخريب والعبث بأمن المواطنين.

وقال «ان هناك بعض العناصر التي تنصوي تحت قبلة الأمن المؤسساتي، الا انها تعمل وفق مبدأ الانتقام الأعمى متجاوزة للقوانين والتوصيات التي تدعو الى التوحد واحلال لغة التفاهم والسلام محل القتل والتطهير الطائفي والعرقي».

وقال «ان هناك بعض العناصر التي تنصوي تحت قبلة الأمن المؤسساتي، الا انها تعمل وفق مبدأ الانتقام الأعمى متجاوزة للقوانين والتوصيات التي تدعو الى التوحد واحلال لغة التفاهم والسلام محل القتل والتطهير الطائفي والعرقي».

وقال «ان هناك بعض العناصر التي تنصوي تحت قبلة الأمن المؤسساتي، الا انها تعمل وفق مبدأ الانتقام الأعمى متجاوزة للقوانين والتوصيات التي تدعو الى التوحد واحلال لغة التفاهم والسلام محل القتل والتطهير الطائفي والعرقي».

وقال «ان هناك بعض العناصر التي تنصوي تحت قبلة الأمن المؤسساتي، الا انها تعمل وفق مبدأ الانتقام الأعمى متجاوزة للقوانين والتوصيات التي تدعو الى التوحد واحلال لغة التفاهم والسلام محل القتل والتطهير الطائفي والعرقي».

وقال «ان هناك بعض العناصر التي تنصوي تحت قبلة الأمن المؤسساتي، الا انها تعمل وفق مبدأ الانتقام الأعمى متجاوزة للقوانين والتوصيات التي تدعو الى التوحد واحلال لغة التفاهم والسلام محل القتل والتطهير الطائفي والعرقي».

وقال «ان هناك بعض العناصر التي تنصوي تحت قبلة الأمن المؤسساتي، الا انها تعمل وفق مبدأ الانتقام الأعمى متجاوزة للقوانين والتوصيات التي تدعو الى التوحد واحلال لغة التفاهم والسلام محل القتل والتطهير الطائفي والعرقي».

وقال «ان هناك بعض العناصر التي تنصوي تحت قبلة الأمن المؤسساتي، الا انها تعمل وفق مبدأ الانتقام الأعمى متجاوزة للقوانين والتوصيات التي تدعو الى التوحد واحلال لغة التفاهم والسلام محل القتل والتطهير الطائفي والعرقي».

«النزاهة» تحيل عددا من منتسبي وزارة النفط الى القضاء

بغداد - «القدس العربي» -
أعلن السيد على الشبوط المتحدث الرسمي باسم هيئة النزاهة العامة ان الهيئة أحالت عددا من منتسبي وزارة النفط الى محكمة الجنائيات المركزية وفق المادة 340 ق.ع.

استنادا الى الاخبار المقدمة من قبل مكتب المفتش العام في وزارة النفط، جاء ذلك على خلفية حصول مخالفات مالية وتدقيقية لعمال مديرية الحماية وذلك بمنح رواتب كانون الثاني (يناير) في مقر المديرية وفرع المنطقة الشمالية والوسطى والجنوبية بمبلغ قدره أربعة مليارات ومئة وسبعة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وثمانية وثمانون الف دينار من قبل مقر وزارة النفط.

واعتبرت صرف نهائي ساعة الدفع اضافة الى منح اكراميات العيد و صرفها مرتين لعدد من المنتسبين على الرغم من عدم استحقاقها لهم مع وجود ظاهرة الاسماء الوهمية واجراءات التعيين بدون موافقات اصولية والزيادات لرواتب والمكافآت بصورة غير طبيعية لمنتسبي مواقع المنطقة الجنوبية والشمالية.

بغداد - «القدس العربي» -
كشفت نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والخدمات سلام الزويبي عن انضمام ألف من عناصر المليشيات المسلحة الى القوات الامنية التابعة لوزارة الداخلية.

وقال الزويبي في حديث لراديو (سوا) أن «المليشيات دخلت بشكل كبير لوزارة الداخلية وهناك قوات بألاف الاسماء»، مشدداً على أهمية الاسراع في معالجة الأخطاء التي وقعت فيها القوات الامنية التابعة للدفاع والداخلية خلال المراحل السابقة، وأن تكون تلك القوات عراقية بعيدة عن أي انتماء حزبي.

وحذر المواطنين، من التعامل مع أشخاص ينتحلون صفة رجال الأمن، داعياً أيهم ان يكونوا أكثر حيطه في التعامل مع من يقدمون أنفسهم كمتسنيين في أمن السلطة او يعملون في مكتب هذا المسؤول و ذلك، مضيفاً أن هناك من يقومون بتزوير أوراق لدوائر رسمية لإيهام المواطنين ويضع الأجهزة الامنية على أنهم رجال أمن، ودعا الزويبي في بيان الى تطهير الأجهزة الامنية من العناصر التي تتواطأ مع قوى التخريب والعبث بأمن المواطنين.

وقال «ان هناك بعض العناصر التي تنصوي تحت قبلة الأمن المؤسساتي، الا انها تعمل وفق مبدأ الانتقام الأعمى متجاوزة للقوانين والتوصيات التي تدعو الى التوحد واحلال لغة التفاهم والسلام محل القتل والتطهير الطائفي والعرقي».

وقال «ان هناك بعض العناصر التي تنصوي تحت قبلة الأمن المؤسساتي، الا انها تعمل وفق مبدأ الانتقام الأعمى متجاوزة للقوانين والتوصيات التي تدعو الى التوحد واحلال لغة التفاهم والسلام محل القتل والتطهير الطائفي والعرقي».

وقال «ان هناك بعض العناصر التي تنصوي تحت قبلة الأمن المؤسساتي، الا انها تعمل وفق مبدأ الانتقام الأعمى متجاوزة للقوانين والتوصيات التي تدعو الى التوحد واحلال لغة التفاهم والسلام محل القتل والتطهير الطائفي والعرقي».